كرمنلس :
« هدية » السوق
للبرجوازية اليونانية

اليونان عضو جديد في السوق الاوروبية المشتركة

أخيرا علقت السمكة بين فكي القرش

واخيرا وافقت السوق الاوروبية المشتركة على دخول اليونان عضوا فيها ، لكن ضمن شروط تحد من حقوقها كعضو له كامل الحق في الانتخاب والتصويت في سنة ١٩٨١ ، ومن بعد مفاوضات طويلة وعسيرة ، ومماطلة واضحة ، املتها مصالح الاحتكارات الدولية التي تنظر الى اليونان « كمنجم جديد » حان وقت استغلال ثروته .

فلماذا ماطلت السوق المشتركة كل هذا الوقت ، وهل ان « الرخاء » فعلا ، هو الذي ينتظر جماهير الشعب اليوناني نتيجة الارتباط بالسوق ، كما تزعم الحكومة في حملاتها الدعاوية بهذا الشأن ، ولماذا ساد الفتور موقف القوى التقدمية اليونانية ازاء هذا التطور الذي سيفاقم الوضع الاستغلالي الذي تعيش تحت وطأته جماهير الشعب اليوناني ؟

ان البورجوازية اليونانية ، شأنها شأن اية بورجوازية ، تسعى لفرض نفسها في سوق المزاحمة التي تسود في شريعة الغاب الرأسمالية المتناحرة . لكن هذه البورجوازية تسعى من موقع الضعف وليس من موقع القوة ، بسبب السمات العامة والخاصة للمرحلة التي تمر بها الرأسمالية ، والتي لن تسمح لرأسماليات جديدة بالمزاحمة والصعود بسهولة . والطبقة الرأسمالية اليونانية بسبب بنيتها الصناعية وقوتها الاقتصادية الضعيفة ، سيكون موقعها موقع التابع وليس المنافس ، للاحتكارات الاوروبية الاخرى .

عضوية ام تبعية ؟

ان الاتجاه الاخير لقبول اليونان ، العضو الضعيف بالاسرة الاوروبية في السوق جاء فورا لجهود هائلة تبذلها دول السوق من اجل تحسين كامل لكل القوى البرجوازية الاوروبية كي تقف من ناحية ، امام اي تهديد لسلطتها المتهالكة . ومن ناحية اخرى لكي تطرح نفسها كقوة معاكسة للرأسماليات العالمية ، الامريكية واليابانية .

وفكرة انضمام اليونان الى السوق ليست بجديدة فلم تتوقف المفاوضات التي بدأت عام ١٩٦٤ . الا ان دول السوق ارادت ان يتم الضم وفقا لشروطها المستغلة ، آخذة بالاعتبار امورا شتى اهمها :

اولا : ضعف السوق الداخلية اليونانية امام منافسة البضائع الامريكية والاوروبية ، فضلا عن اخفاق البرجوازية الحاكمة في امساك صمام الامان الامني والاقتصادي ، مما قد يفرض شروطا جديدة تهدد بصعود جماهيري يؤدي بالسلطة الحاكمة .

ثانيا : ارتباط اليونان بدول السوق ، ضمانة لاتساع نشاطاته ، وللحصول على شروط افضل في الانتاج ، حيث الايدي العاملة الرخيصة ، وازدهار النزعة الاستهلاكية .

ثالثا : محاولة دعم البرجوازية اليونانية لترسيخ سلطتها ، وفي الوقت ذاته ، ربطها بمقتضيات الرقابة الاقتصادية واليات السوق .

وهكذا قبلت اليونان عضوا في السوق بدون ان يكون لها حقوق الانتخاب قبل عام ١٩٨٨ . فضلا عن انها ستكون مقيدة في سياستها الداخلية والخارجية ، فلا تتصرف الا وفق ما تمليه سياسات الدول التسع .

الهوة المتعاظمة :

منذ عشرين عاما مضت تقريبا والهوة لم تتوقف ما بين الصادرات والواردات عن الاتساع حتى قدر مؤخرا مجمل العجز في الميزان التجاري اليوناني بـ ١١٤٣ مليار دولار ، فاليونان التي تصدر لدول السوق الاوروبية بضائع تشكل نسبتها ٣٨٫٤ بالمئة تستورد من السوق ذاتها بنسبة ٤٧٫٧ بالمئة وحسب احصائيات ١٩٧٧ التي يوضحها الجدول الاتي يمكن ملاحظة تعاظم العجز في الميزان التجاري الذي يهدد بالكارثة الاقتصادية ويقرر التبعية اليونانية الكاملة لسوق الدول التسع .

السنة	واردات اليونان من السوق	صادراتها للسوق	الميزان التجاري
١٩٦٤	٣٦٣	٩٠	- ٢٧٣
١٩٦٦	٦٣٨	١٧٠	- ٤٦٨
١٩٧٣	١٧٣٧	٧٤٠	- ٩٩٧
١٩٧٤	١٨٩٧	١١٢٥	- ٨٧٢
١٩٧٥	٢٠٠٥	١١٥٠	- ٨٥٥
١٩٧٦	٢١٢١	١٢٧١	- ٨٦٠
١٩٧٧	٢٦٠٣	١٣٠٠	- ١٣٠٣

يتضح من الجدول ان واردات اليونان من السوق ازدادت بنسبة ٢٢ر٢ بالمئة عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٦ ، بينما لم تنمو صادراتها الا بنسبة ضئيلة قدرها ٣ر٢ بالمئة .

ولقد قامت السوق الاوروبية باستغلال العجز في الميزان التجاري المتعاظم لليونان لفرض شروط اقتصادية قاسية سواء عن كمية او نوع المنتجات اليونانية ، فلقد طلب من البرجوازية الحاكمة ان تقوم بدمج وصهر الانتاج الصغير بالكبير ، وتوحيد الاستثمارات الضعيفة في مؤسسات كبيرة حتى يتسنى لدول السوق المشاركة والمراقبة في دورة الانتاج الجديدة . في وقت تطبل فيه البرجوازية اليونانية في حملاتها الدعائية لاهمية انضمامها للسوق واعدة جماهيرها الكادحة ، بالسمن والعسل المنتظر وبان الشعب اليوناني المتأخر سيدخل لعالم اوروبا الغنية المتقدمة !!

هدوء سياسي للقوى المعارضة

سجلت الاوساط السياسية ، دهشة لردود الافعال الضيقة التي ابدتها قوى المعارضة اليسارية والتقدمية . ولقد ذكر بان هذا الغياب الملحوظ نجم عن اعتبارات عديدة اهمها : ان القمع المتعاقب الذي وقع على المعارضة اليسارية منذ الانقلاب العسكري الامريكي ، وحتى هذه الايام ادى الى تفكك الجبهة الشعبية العريضة القادرة على التصدي للحكومة ، ناهيك عن ان هذه القوى تقف عاجزة عن طرح برنامج ثوري مرحلي قادر على جمع شتات المعارضة وتقرير الرؤية الواضحة للاحداث الهامة التي تمر بها البلاد .

وفي هذا الغياب السياسي ، لم تظهر الا بعض من البيانات والملصقات المستنكرة لوقوع اليونان في حبائل البرجوازيات الاوروبية ، كما شهدت بعض المناطق مظاهرات صغيرة تزعمها مثقفون يساريون . في حين ان المعارضة كان بامكانها - بقليل من التنظيم - ان تقوم بتعبئة جماهيرية اوسع مما يحدث ، يساعدها في ذلك معاناة الجماهير العمالية والفلاحية والاستغلال المضاعف والاجور المتدنية ، وانعدام الحريات النقابية ، فضلا عن تفشي البطالة والبطالة المقنعة واتساعها التدريجي .

وبالرغم من كل ذلك فقد خرجت جماهير الفلاحين في قرية « يانتسا » في تظاهرة كبيرة ضمت الملكات ضد ارتفاع الاسعار ، الا ان البوليس المحلي تصدى لها بالضرب الامر الذي حولها الى اشتباكات دامت يومين على التوالي ، سقط على اثرها كثير من الجرحى ، وسجن عدد من الفلاحين . ان هذه المبادرة النضالية قد تكون نذيرا باستيقاظ جماهيري يدفع احزاب المعارضة لمواقف اكثر جذرية وتصعيد للحملة ضد القمع والتبعية .

بقلم : طارق ـ اليونان

الدكتاتور بارك يستفرس بعد تجديد الثقة الأمريكية

منح الموقف الاخير لادارة كارتر ازاء المسالة الكورية ، وضغوط عسكر البنتاغون بشان وجود القوات الامريكية في كوريا الجنوبية ، دعما سياسيا قويا لنظام الحكم الديكتاتوري في سيول ، الذي راح يصعد سياسته القمعية ضد المعارضة الديمقراطية في البلاد ، بعدما كان يتعرض لضغوط للتخفيف من هذه السياسة ومحاولة تبييض صورة حكمه الموحلة حتى لا يتسبب في المزيد من الاحراج للولايات المتحدة في سنده الاساسي الوحيد ، خاصة في ضوء اصرار الرئيس كارتر على مواصلة رفع رايته الزائفة ، التي تزعم التزامه بحقوق الانسان ..

ففي مطلع الاسبوع الماضي اقدمت السلطات الكورية الجنوبية على مصادرة اعداد صحيفة « الجبهة الديمقراطية » الناطقة بلسان « الحزب الديمقراطي الجديد » المعارض ، وعلى اعتقال رئيس تحريرها ، بتهمة انتهاك مرسوم الطوارىء الرئاسي . والمعتقل عضو سابق في البرلمان وهو من ابرز شخصيات المعارضة في سيول . وكانت الصحيفة التي يشرف عليها ، قد شنت اخيرا حملة ضد الحكومة ، وضد الديكتاتور بارك ، الذي كان رئيس « الحزب الديمقراطي الجديد » قد التزم علنا بالعمل لاجبار بارك شونغ هي على التنحي عن منصب الرئاسة .

وقد جاءت هذه الخطوة في سياق تصعيد الحكومة لضغوطها القمعية حتى ضد قوى المعارضة الليبرالية ، التي تستهدف اسقاط الديكتاتور من دون المساس بنظام الحكم القائم . والجدير بالذكر ان مرسوم الطوارىء الذي اعلنه بارك شونغ هي ، في سنة ١٩٧٥ ، لا يزال ساري المفعول وهو يمنع اي شكل من اشكال المعارضة ، بما في ذلك انتقاد الحكومة ورئيس الجمهورية . وكانت الصحيفة المصادرة قد تضمنت النص الكامل لخطاب القاه كيم يونغ سام زعيم المعارضة الجديد ، ويدعو فيه الرئيس بارك الى الاستعداد للاستقالة . وكان حكم الرئيس بارك الديكتاتوري ، قد تعرض في اول ولاية الرئيس الاميركي كارتر ، الى ضغوط من الادارة الجديدة من اجل اشاعة « جو من الديمقراطية » في البلاد و « احترام حقوق الانسان » الكون سيول واحدة من اكثر مصادر الاحراج لسياسة ادارة كارتر ، التي رفعت لواء تملق حقوق الانسان ، في الوقت الذي تتبنى فيه الولايات المتحدة ابشع انظمة الحكم الديكتاتوري ، في آسيا وفي اميركا اللاتينية . ولكن تلك الضغوط ما لبثت ان خفت حتى اختفت نهائيا في حزيران الماضي . اذ لوحظ ان الرئيس كارتر خلال زيارته لسيول آنذاك خذل القوى الليبرالية المعارضة لديكتاتورية بارك والمراهنة على واشنطن ، عندما تجاهل كارتر سياسة بارك القمعية ولم يثر معه قضية حقوق الانسان المنتهكة في كوريا الجنوبية ، بل حرص على ان تكون زيارته تظاهرة دعم لهذا الحكم الذي يمثل احد مواطىء قدم الامبريالية الاميركية في ذلك الجزء من العالم . كذلك عندما اعلن كارتر تعليق قرار سحب القوات الاميركية من كوريا الجنوبية ، على الاقل حتى سنة ١٩٨١ ، الامر الذي يعتبر انتصارا لرجالات البنتاغون ... وللرئيس بارك ايضا .

وقد ادانت جمهورية كوريا الشعبية القرار الاميركي ، واعتبرته خطوة اسفرت فيها ادارة كارتر عن لونها الحقيقي ونفاقها تجاه شعوب العالم ، وقالت وكالة الانباء الرسمية الكورية ان الغاء كارتر خطة الانسحاب بعد زيارته لكوريا الجنوبية تظهر بان اقتراحه باعتماد المحادثات لتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية ، لم يكن سوى « خدعة دبلوماسية » لتغطية مناوراته الانشقاقية والحربية و « تضليل للراي العام » ... وليس مستغربا من بعد هذه التظاهرة الاميركية لصالح نظام حكم الرئيس بارك ان يستعيد بارك اطمئنانه فيصعد حملاته القمعية ضد كافة القوى المناهضة لحكمه ، وحتى ضد المعارضة الليبرالية . فقد منحته ادارة كارتر فرصة بضع سنوات اخرى للقضاء على ما من شانه تهديد نظام حكمه ، او منافسته على منصبه .